

تكليف «الفتوى والتشريع» بإعداد طلب الطعن وإيداعه المحكمة الدستورية

مجلس الوزراء: إحالة قانون الدوائر إلى المحكمة الدستورية حرصاً على تكريس مبادئ الدولة القانونية وحماية للنظام الانتخابي وصونا لإرادة الأمة

بها مجلس الوزراء لا تخرج عن أطرافه وهو يباشر مسؤولياته المقررة دستورياً انطلاقاً من مسؤوليته الدستورية والاستجابة لمقتضيات المصلحة الوطنية العليا، وعليه فإنه يؤكد على أن اللجوء إلى المحكمة الدستورية ينبع من الحرص على تكريس مبادئ الدولة القانونية وشرعية أعمال السلطات فيها وتحسيناً للنهج الديمقراطي، حماية للنظام الانتخابي وصونا لإرادة الأمة من التعريض بها في نزاعات قضائية غير مأمونة لعوارض دستورية معلومة أو خافية أتية أو مستقبلية.

وأضاف العبدالله: هذا وقد اتخذ مجلس الوزراء قراره بتكليف إدارة «الفتوى والتشريع» بإعداد طلب الطعن بعدم دستورية القانون رقم 42 لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة وإيداعه إدارة المحكمة الدستورية آملاً بأن تتمكن المحكمة من إصدار حكمها المرتقب بالسرعة الممكنة.

● أسامة أبو السعود



دورلا دشتي وديف الحرف وم. عبدالعزیز الإبراهيم وأنس الصالح

الاجتيازات القانونية والدستورية على نحو يؤدي إلى إعلاء واحترام الدستور وتديم كيان دولة القانون والمؤسسات. ثالثاً: التأكيد على الالتزام الكامل بأحكام الدستور نصاً وروحاً وبأن تكون جميع الإجراءات التي يقوم

الوحيد فعلياً في الوقت الراهن التي تملك المكتبة والصفة القانونية لتقديم الطلب إلى المحكمة الدستورية حسماً له ومنعاً لأي تداعيات دستورية أو قانونية. ثانياً: إن قضاءنا العادل هو مرجعية الفصل في جميع

لتجنب الدولة ومؤسساتها أيه فوضى قانونية أو ارهاق سياسي ناجم عن وضع خاطئ قد يخلق فراغاً تشريعياً وإزاء ما تقدم فإن مجلس الوزراء يؤكد على الحقائق التالية: أولاً: إن الحكومة هي الجهة



الوزراء جمال الشهاب وم. سالم الأديبة ود. علي العبيدي والشيخ محمد العبدالله خلال جلسة المجلس

اللجوء إلى المحكمة الدستورية إن تم صدور حكم بعدم دستورية قانون الدوائر الانتخابية وبما يجعل إرادة الأمة ومصير أية انتخابات قادمة مزعجة وغير مستقرة، الأمر الذي يستوجب أن تأخذ الحكومة زمام المبادرة

والمختصين من غير الجانب الحكومي أو من مستشاري إدارة «الفتوى والتشريع» والمكتب الفني بوزارة العدل والأمانة العامة لمجلس الوزراء وغيرهم، والذي انتهى إلى رجحان عدم دستورية القانون رقم 42 لسنة 2006 وإن ما

أكد وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله أن الحكومة هي الجهة الوحيدة فعلياً التي تملك الصفة القانونية لتقديم طلب إلى المحكمة الدستورية للفصل في دستورية قانون الانتخابات رقم 12 لسنة 2006.

وقال العبدالله خلال مؤتمراً صحافياً عقده عصر امس بمقر وزارة الإعلام: استكمالاً للخطوات التي تقوم بها الحكومة تنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية الصادر بتاريخ 2012/6/20 القاضي ببطان صحة عضوية من تم انتخابهم في 2012/2/2.

وتابع فقد اطلع مجلس الوزراء على نتائج الدراسات والأبحاث التي أجرتها اللجنة الوزارية للشؤون القانونية برئاسة معالي وزير العدل والشؤون القانونية في عدد من جلساتها المتتالية حول مدى دستورية القانون رقم 12 لسنة 2006 بشأن الدوائر الانتخابية لمجلس الأمة، وما اجمع عليه آراء الفقه والخبرة الدستورية سواء من بعض الخبراء الدستوريين

العبدالله: جادون في اتباع الإجراءات الدستورية للخروج من الفوضى السياسية لا نخفي شيئاً ولا نحيك مؤامرات وسنعمل بشفافية والأيام ستثبت حسن نوايانا

الأمير بالحفاظ على أموال الشعب دون التصدي لهذه القضية وحماية الأمة من الفوضى والتذبذب. وقال إن الحكومة جادة في اتباع جميع الإجراءات الدستورية التي يمكن أن تخرجها من حالة غموض الفوضى السياسية التي نعيشها الآن وانها أمام مسؤوليات دستورية ووطنية كونها الجهة الوحيدة التي تمتلك الصفة القانونية لتقديم الطلب للمحكمة الدستورية. وأضاف قائلاً: «لن نخفي عن المواطنين شيئاً ولن نحيك مؤامرات في الظلام وسنعمل بالشفافية المسؤولة وسنتهم بسوء النية والأيام ستثبت حسن نوايانا». وأشار العبدالله إلى أن الحكومة تحترم التجمع السلمي، معتبراً في الوقت ذاته مجلس 2009 هو مجلس شكلياً ولن ينغذ ثابته ولصاحب السمو الأمير سلطة حله.

● أسامة أبو السعود - عايشة الجلهامة



الشيخ محمد العبدالله والشيخ سلمان الحمد ويوسف مصطفى يتقدمون الحضور



الشيخ محمد العبدالله خلال المؤتمر الصحافي (ماني الشمري)

أعلن وزير الإعلام الشيخ محمد العبدالله أن «الفتوى والتشريع» ستنتهي خلال 48 - 72 ساعة من إعداد مسودة الطعن على قانون الانتخابات رقم 12 لسنة 2006 وستعود لدى إدارة المحكمة الدستورية قبل نهاية الأسبوع المقبل. وقال العبدالله في رده على أسئلة الصحافيين أن الحكومة اتخذت هذا القرار الشجاع لحماية وصون إرادة الأمة بتخصيص هذا القانون الذي هو عرضة للطعن من أي ناخب من الـ 440 ألف ناخب في الكويت لأن المحكمة الدستورية هي ذاتها محكمة الطعن على الانتخابات.

وأشار إلى أن كل الخبراء الدستوريين أجمعوا على قبول المحكمة الدستورية الطعن على قانون الانتخابات الحالي، مضيفاً «ونحن حكومة لن نكون بارين بقسماً أمام الله وصاحب السمو

المغير: نعمل تحت مظلة السفارة المصرية وسنتعاون مع الروابط الأخرى لخدمة أبناء شعبنا في بلدهم الثاني تدشين رابطة الأمل لخدمة المصريين في الكويت



جانب من الحضور (أسامة أبو عطية)



السفير المصري والأبنا بيجول ومصطفى المغير وعدد من الحضور

والتكامل وليس الجزئي ولا المجتزأ، بحيث تتضافر الجهود من أجل إيجاد بيئة اجتماعية وثقافية وتعليمية للمصريين المتواجدين على أرض الكويت تتجاوب بشكل حقيقي مع احتياجاتهم وتطلعاتهم وطموحاتهم. وأضاف صقر أن الرابطة ستسعى لخلق قنوات دائمة للتواصل مع السفارة المصرية وكذلك القنصلية من أجل المساهمة في حل مشكلات المصريين في الكويت في شقها المتعلق بوجودهم على هذه الأرض، كما ستسعى في الوقت نفسه لفتح قنوات اتصال وتواصل مع مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في مصر من أجل طرح المشكلات التي يتطلب حلها تدخلا من الجهات المصرية.

● أسامة أبو السعود

الهيكل الإداري وقال م. أحمد موافي من مؤسسي الرابطة إن أهم ما سيميز هذا المولد الجديد هو الشفافية والوضوح سواء في طريقة العمل أو الإدارة أو طرح المشكلات والتعامل معها. وأكد موافي أن الهيكل الإداري للرابطة في طور التشكل حالياً وسوف يتم الإعلان عنه بشكل واضح وجلي فور اكتماله ليكون تحت سمع وبصر جميع المصريين الموجودين في الكويت مؤكداً أن الجميع لن يدخر جهداً في سبيل خدمة الشعب المصري الكريم.

خدمات متكاملة وقال م. محمود صقر وهو أحد المؤسسين إن رابطة الأمل ستسعى لتقديم الخدمات بمفهومها الكامل

أحد المؤسسين إن فكرة الرابطة كانت تشكل حلماً طالما راود أبناء الجالية المصرية في الكويت وقد أن الأوان لتحقيقه مشدداً على أن الرابطة ستكون منفتحة على جميع المواطنين المصريين في مختلف فئات المصريين في الكويت على تحقيق أهدافها وبقدر كبير من الفاعلية والسرعة مشيراً إلى أن مؤسسي الرابطة لديهم تصورات واضحة حول أهم المشكلات التي تواجه المصريين في الكويت كما أن لديها أيضاً تصورات واضحة لكيفية التغلب عليها في وقت قياسي.

تعمل مع الجميع وقال د. حمزة زويغ وهو

العظيم، لم تكن نعلم عنه الكثير، يتمثل في هذه الروح الوطنية العالية والصبر والجلد والمهنية والحيادية التي أبداها سفيرنا في الكويت وكل من عمل معه خلال فترة الانتخابات.. وهو ما يجعلنا ومن خلال خبرتنا المشرفة هذه، نتوقع أن تحظى رابطة الأمل بما تستحقه من دعم وتأييد ومساندة وتواصل مع السفير وكل طاقم السفارة من دبلوماسيين وموظفين، ونحن نقول لهم إننا نضع كل إمكانياتنا البشرية والمادية في تصرفكم مادام ذلك في خدمة مصرنا الحبيبة وراحة أبناء الجالية المصرية في الكويت.

تعمل مع الجميع وقال د. حمزة زويغ وهو

الجميع في الداخل والخارج يفخر بانتمائه لهذا الوطن، ويسعى متطوعاً مختاراً لتقديم نفسه وما يملكه من طاقات وأخواتنا كانوا دون تمييز بينهم على أساس المنطقة أو العرق أو الدين أو الانتماء السياسي.

لنستبدل الروابط الأخرى وقال المغير إننا نعلم أن هناك روابط عدة تعمل في نفس المجال، بعضها يقوم على أساس جغرافي، ونحن نؤكد في هذا المجال أننا لنستبدلها عن أي من هذه الروابط، بل أن أواخر التعاون ممتدة بيننا وبين كثير منها، نستفيد بخبراتها وشبكاتها الاجتماعية ومعرفتها الدقيقة باحتياجات المصريين في الكويت ونضع في الوقت نفسه إمكانياتنا

الجميع في الداخل والخارج يفخر بانتمائه لهذا الوطن، ويسعى متطوعاً مختاراً لتقديم نفسه وما يملكه من طاقات وأخواتنا كانوا دون تمييز بينهم على أساس المنطقة أو العرق أو الدين أو الانتماء السياسي.

لنستبدل الروابط الأخرى وقال المغير إننا نعلم أن هناك روابط عدة تعمل في نفس المجال، بعضها يقوم على أساس جغرافي، ونحن نؤكد في هذا المجال أننا لنستبدلها عن أي من هذه الروابط، بل أن أواخر التعاون ممتدة بيننا وبين كثير منها، نستفيد بخبراتها وشبكاتها الاجتماعية ومعرفتها الدقيقة باحتياجات المصريين في الكويت ونضع في الوقت نفسه إمكانياتنا

رؤبع: الرابطة مفتوحة لجميع المصريين دون تمييز ولدنيا تصورات واضحة عن المشكلات وحلولها صقر: سنتواصل مع السفارة في الكويت ومؤسسات الدولة في مصر والمجتمع المدني لحل المشكلات

رؤبع: الرابطة مفتوحة لجميع المصريين دون تمييز ولدنيا تصورات واضحة عن المشكلات وحلولها صقر: سنتواصل مع السفارة في الكويت ومؤسسات الدولة في مصر والمجتمع المدني لحل المشكلات

أعلنت رابطة الأمل لكل المصريين في الكويت (حملة د. محمد مرسى سابقاً) تدشين عملها بهدف تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية والتعليمية لأبناء الجالية المصرية في الكويت.

جاء ذلك خلال غبطة رمضان حضرها السفير عبد الكريم سليمان سفير مصر في دولة الكويت وعدد من رموز الجالية المصرية وممثلو الصحافة ووسائل الإعلام وأقيمت مساء امس الاول بفندق جي دبليو ماريوت

والقي م. مصطفى المغير أحد مؤسسي الرابطة كلمة أكد فيها أن هذه الرابطة الجديدة التي تعمل تحت مظلة السفارة المصرية في الكويت تهدف إلى تكريس كل إمكانياتها لتقديم الخدمات المختلفة لأبناء الجالية المصرية في هذا البلد الطيب.

وأكد المغير أن أبناء الجالية المصرية يحسون كل الحب والرعاية من إخوانهم الكويتيين وكذلك من سفارتنا في الكويت، لكن لا شك أن التحديات الكبيرة والمشكلات المتفاقمة تتطلب جهوداً مشتركة ومتعاونة لحلها والتغلب عليها.

فكرة الرابطة وقال المغير: لقد جاءت فكرة إطلاق رابطة الأمل في هذا التوقيت من وحي التلاحم الشعبي الذي لمسته حملة الدكتور محمد مرسى خلال الانتخابات الرئاسية من أبناء الجالية المصرية، والروح الوطنية التي أظهرها المصريون بعد ثورة شعبنا العظيم في 25 يناير 2011 والتي جعلت